

وقسم هو بعض الموت وتلفظ بالثاني وانت فريده الاله ليس موتا وذلك  
مؤشرفه صدر القنطرة وقنطرة غير موت لان صدر القنطرة ليس قنطرة  
بخلاف بعض الاصابع فانه قد يكون اصابع وقسم تلفظ بالثاني وانت تزيده  
الاله لا بعض ولا موت نحو اجتمعت اهل اليرامة والقسم الرابع زاده  
الفارسي وهو ان يكون المضان كالموت نحو ولدت عليه كل عصفه  
هي ليس للبهار فانت كلاله المصنعات في المعنى انتهى وبديهم  
ما في عبارة الشواهد لا فرق بين البعض المذكورين في كلام الموضح وان  
كلامها بعض الموت وهو موت ووجهه ان المراد بالسياق الجمل  
وبعضها جماعة كما مر من اللغوي لكن يرد ان التانيث ليس ممكن  
وانما يله الفرق لو كان المثال الثاني كما شرقت صدر القنطرة واستفيد  
من ان المراد البعض في المعنى كما اسلفنا **قوله** قال ابن ام اناس الموت  
صدر بيت عمر بن قيس فتلغ حاجتي او تزحف وبعده ملك اذا نزل  
الوفود ببابه عرفوا موارد من بدل لا تزحف اشتد سنا هذا على ايد  
ملك وهو نكته من عمر المعرفة قال ويجوز رفعه على الفتح وقال بعض  
شرح ابائه ام اناس بعض جدات عمر بن هند وفي الصحاح ورحلت  
البعير ارحله رجلا اذا شدت على ظهره الرجل فعني الرجل ناطق  
اضع على ظهرها الرجل المسافر الي ابن ام اناس والصبر في نبله راجع  
الي الناقه وكذا في تزحف قال في الصحاح الزحف الجيش يرحلون  
الي العدو والصبي يرحف على الارض قبل ان يمشي والبعير اذا اعبا  
مجد فدرسته **قوله** انارة العقل مكسوف قال اللغوي في قوله يقال  
لا دليل فيه لان الموت المجازي قد يذكر صميمه في الشعر كقوله ولا

ارض



ارض اعقل ابقاها **قوله** وقيل التذكير في الابه لا اي فلذا قال الموضح يحمله  
ويحتمل انه انما قال ذلك لان قريبا كما قال اللغوي يحتمل المعبرية وانه وصو  
لشيء محذوف اي شيء قريب واما قول الحفيد انما قال ويحتمل لان كون  
منه مرجوح لان الله لا يطلق عليه مذكر فيه نظرا لان المراد ان لفظ  
الله مذكر واعلم انك لم رساله في هذه الاية الشريفة بنفسه  
ضمنا اقول الاله اوصلا الي ستم عشر وهي مذكورة في الاستبانه والنظا  
للسيوطي **قوله** لعدم صلاحية المضان فيهما الخ قال اللغوي كيف هذا  
وقد وجهوا كما يريد نفسه برفع احتمالي ان الجاي غلامه او كتابه مثلا  
انتهى واقول تفصيل الكلام ان ان اريد الاستغناء ولو على سبيل  
التجوز فهو محقق هنا اذا ما منع من جواز قام زيد معازلا عن  
امراته مثلا ويو بده مسئلة التوكيد وان اريد الاستغناء على سبيل  
الحقيقة فهو متوقف في مسایل الجواز اذا ساءت والبعض الاصابع من  
القطع لجلتها مجاز ولذا عم الشريفا تقدم الا ان يقال المراد الاستغناء  
على وجه قريب ولو مجازا او على وجه يمكن معه الحقيقة باعتبار ان  
اسناد القطع الي جملة الاصابع يمكن ان تجعل حقيقة الخ اريد الجميع  
من حيث هو مجموع او على وجه يكون المضان كثر الحدف فيه مع  
ارادته او نحو ذلك فقد **قوله** ومن شره ابن مالك الخ اي بل  
التانيث لانه الايمان بمعنى المعرفة والمعقدة **قوله** بتا نيث  
الفعل اي بنا على انه لا فرق في المضان اليه الموت بين ان يكون ظاهرا  
او ضمرا خلافا للعلم ببياه في الحواشي **مسئلة قوله** ومثل ذلك قول  
النظم ولا يضاف الي اي لانه اذا ما لا تخاد معني ما يتعمل الترادف والنسأ

وي